

# «فيتش»: 45% تراجعاً سنوياً بالإيرادات العامة وتزايد الإنفاق الرأسمالي

عن الديزل والكبروسين في أوائل عام 2015.

وأشارت الى أن تنفيذ الإنفاق الرأسمالي وأصل تحسنة في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية الحالية حيث ارتفعت نسبة تنفيذ الإنفاق الرأسمالي في الأشهر الستة الأولى إلى نحو 89% من إجمالي الإنفاق الرأسمالي المرصود في الميزانية العامة للسنة المالية المذكورة مقارنة بالسنوات المالية الخمس الماضية.

وقالت ان تنفيذ الإنفاق الرأسمالي استمر باتجاهه نحو التحسن منذ السنة المالية 2012/11 ويعكس ذلك التزام الحكومة بخطينها الترميمي بكلفة تبلغ نحو 32,4 مليار دينار وتوفر بيئة سياسية أكثر استقراراً. وتوقعت أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمو 0,8% في السنة الحالية مقارنة بتراجع بنحو 1,6% في عام 2014 على أن يصل النمو إلى نحو 3,5-4% خلال العامين 2016 و2017.

وتوقعت الوكالة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نمواً يصل إلى نحو 2% في السنة الحالية مقارنة بنحو 1,2% في عام 2014 على أن يتسارع هذا النمو ليصل إلى نحو 4% في السنوات اللاحقة حيث سيساهم الإنفاق الرأسمالي بأكثر من نصف النمو المذكور فيما يكون الاستهلاك مساهماً ثابتاً.

من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2015/14.

وتوقعت أن تستمر الأصول السيادية الخارجية للكويت في الارتفاع بسبب عوائد الأصول والتحويلات من الإيرادات النفطية، مشيرة إلى أن الأصول السيادية الخارجية يمكن استخدامها لتغطية الإنفاق الحكومي لأكثر من ست سنوات.

وذكرت «فيتش» أن مجلس الأمة أقر في يونيو الماضي الميزانية العامة للسنة المالية 2016/15 التي قدرت الإيرادات النفطية للدولة على أساس السعر الاسترشادي للبرميل عند 45 دولاراً والعجز المتوقع في الميزانية نحو 8,2 مليار دينار وذلك بعد احتساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة ومن دون احتساب دخل الاستثمار. وبينت أن الحكومة تتنظر في إصلاحات للمالية العامة لتنفيذ تلك الإصلاحات تبني ضريبة القيمة المضافة وضريبة أرباح الشركات ووضع سقف لإنفاق العام دون اعتمادات السنة المالية 2016/15 إضافة إلى إصلاحات أخرى تتعلق بتوحيد الأجور وتبنيها للهيئات العامة للاستثمار بنحو 472 مليار دينار (377/3) من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/15 مقارنة بنحو 456 مليار دولار (298/2).

الاعتماد بشكل كبير على النفط حيث يساهم القطاع النفطي بنحو 70% من الإيرادات العامة للدولة ونحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015.

مشيرة إلى أن الإيرادات النفطية تمول الإنفاق العام والعقود الحكومية تدعم بشكل كبير القطاع الخاص. وعن التطورات ذات الصلة بالتصنيف الائتماني، توقعت أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى نحو 55 دولاراً للبرميل في عامي 2015 و2016 على الترتيب وأن يصل إلى نحو 65 دولاراً للبرميل في عام 2017، معتبرة أن وضع

المالية العامة للكويت سيبقى قوياً بشكل استثنائي. وارجعت أقرانها في التصنيف بالرغم من انحسار الفوائض المالية في كل من الحساب الجاري والميزانية العامة. وأوضحت أن الكويت تعد من كبرى الدول المصدرة للنفط بالمثل ومن حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى أن تكلفة إنتاج برميل النفط الكويتي منخفضة جداً وتكفي الاحتياطيات النفطية لنحو 100 عام عند مستويات الإنتاج الحالية.

وذكرت أن لدى الكويت أصولاً خارجية وفيرة لتغطية احتياجات الإنفاق العام على المدى المتوسط مقدرة صافي الأصول السيادية الخارجية التي تديرها الهيئة العامة للاستثمار بنحو 472 مليار دينار (377/3) من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/15 مقارنة بنحو 456 مليار دولار (298/2).

تمثل نقاط الضعف الهيكلية مثل تخفيض الاعتماد على النفط وتعزيز كل من بيئة الأعمال ومعايير الحوكمة وإطار عمل السياسة الاقتصادية.

وأضافت أن المزيد من الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط يؤثر سلباً على تصنيف الكويت. مشيرة إلى أن التذني النسبي لأسعار النفط التعادلية للكويت وامتلاكها مصدات مالية وخارجية ضخمة توفر مرونة مرتفعة لاحتواء آثار تلك الانخفاضات على الاقتصاد الكويتي.

وتوقعت الوكالة استمرار الكويت في تحقيق فوائض في كل من الحساب الجاري والموازنة العامة بمعدل يفوق متوسط أقرانها في التصنيف بالرغم من انحسار الفوائض المالية في كل من الحساب الجاري والميزانية العامة. وأوضحت أن الكويت تعد من كبرى الدول المصدرة للنفط بالمثل ومن حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى أن تكلفة إنتاج برميل النفط الكويتي منخفضة جداً وتكفي الاحتياطيات النفطية لنحو 100 عام عند مستويات الإنتاج الحالية. وأشارت بالسياسات الرقابية والصحفية والصارمة لبنك الكويت المركزي التي ساهمت في جودة الرسملة والسيولة والربحية للقطاع المصرفي. وعددت الوكالة نقاط ضعف في الاقتصاد الكويتي، أهمها

النفط مع بقاء فاتورة الأجور ثابتة.

وتوقعت الوكالة ارتفاع الإنفاق الرأسمالي إلى نحو 2,1 مليار دينار في السنة المالية 2016/15 مقارنة بنحو 1,8 مليار دينار في السنة المالية السابقة، مشيرة إلى أن تنفيذ الإنفاق الرأسمالي للدولة شهد اتجاهها نحو التحسن منذ السنة المالية 2012/11، مما يعكس بيئة سياسية أكثر استقراراً والتزام الحكومة ببرنامجهما الترميمي بكلفة تبلغ نحو 32,4 مليار دينار.

وعن نقاط الضعف الهيكلية قالت الوكالة إن معظم المؤشرات الهيكلية للكويت أضعف من أقرانها في التصنيف (إيه.إيه) وأقل من متوسطات دول مجلس التعاون وخاصة في مجال كل من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال ومؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي.

وأشارت إلى أن الكويت تعتمد بصورة كبيرة على الموارد النفطية، حيث يشكل القطاع النفطي نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 60-70% من الإيرادات المالية والخارجية للدولة على التوالي، مبينة في الوقت نفسه محدودية أدوات السياسة الاقتصادية التي تضع قبسودا على الحكومة في الاستجابة للتقلبات الشديدة في الأسعار العالمية للنفط. وأفادت بأنه يمكن للتصنيف السيادي أن يحقق استفادة من

أقرانها في التصنيف، متوقعة أن تستمر فوائض المالية العامة والفوائض الخارجية في زيادة بدعم مصدات المالية للدولة لكن بمعدل أقل من السابق.

وتوقعت الوكالة انخفاض الفائض في الحساب الجاري لميزان مدفوعات إلى نحو 9,8 مليارات دولار أي 8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 بعد أن حقق فوائض كبيرة منذ عام 1999 ثم تعافيه ليصل إلى أكثر من 10% في عام 2017.

كما توقعت أن تحافظ الكويت على فائض في الميزانية العامة يقدر بنحو 1,8 مليار دينار ما يعادل 4,9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016/15 باحتساب الدخل من الاستثمار وقيل التحويل إلى صندوق الثروة السيادي مقارنة بنحو 8 مليارات دينار في السنة المالية السابقة، وذلك نتيجة تراجع الإيرادات النفطية.

وذكرت أن الحكومة الكويتية قامت بإجراء تخفيضات في الإنفاق الجاري ضمن الميزانية العامة للسنة المالية 2016/2015 الصادرة في يوليو الماضي، وذلك استجابة للتراجع الحاد في الإيرادات العامة حيث قامت الحكومة بتخفيض الإنفاق على السلع والخدمات بنسبة 50% على أساس سنوي في الأشهر الستة الأولى من السنة المالية، كما انخفضت مدفوعات الدعم نتيجة لانخفاض أسعار

20% هبوطاً

بالإنفاق العام متأثراً

بالانخفاض الحاد في الإنفاق على السلع والخدمات

الاحتياطيات النفطية تكفي لـ 100 عام عند مستويات الإنتاج الحالية

الدين الحكومي لا يتجاوز 8,3%

من الناتج المحلي الإجمالي.. أدنى مستوى بين أقرانها في التصنيف

وأضافت الوكالة أن المالية العامة للكويت قوية بشكل استثنائي مقدرة أن سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة للكويت في عام 2015 يبلغ نحو 48 دولاراً للبرميل وهو السعر الأدنى بين الدول المصدرة للنفط المصنفة من قبل الوكالة.

وأشارت إلى أن صافي الأصول السيادية الخارجية سيصل إلى نحو 472% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الحالي وهو الأعلى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

وأضافت أن الدين الحكومي لا يتجاوز 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أدنى مستوى بين

كونا: قالت وكالة (فيتش) للتصنيف الائتماني إن الإيرادات العامة للكويت انخفضت بنسبة 45% في الأشهر الستة الأولى من 2015 على أساس سنوي مما يعكس تراجعاً مماثلاً في الإيرادات النفطية فيما انخفض الإنفاق العام بنسبة تفوق 20% مدفوعاً بالانخفاض الحاد في الإنفاق على السلع والخدمات وتزايد الإنفاق الرأسمالي.

وثبتت الوكالة في تقريرها الموسع عن الاقتصاد الكويتي التصنيف السيادي للكويت لعام 2015 عند المرتبة (إيه.إيه) مع نظرة مستقبلية مستقرة وأن تكلفة إنتاج برميل النفط الكويتي منخفضة جداً وتكفي الاحتياطيات النفطية لنحو 100 عام عند مستويات الإنتاج الحالية.

وأضافت الوكالة أن المالية العامة للكويت قوية بشكل استثنائي مقدرة أن سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة للكويت في عام 2015 يبلغ نحو 48 دولاراً للبرميل وهو السعر الأدنى بين الدول المصدرة للنفط المصنفة من قبل الوكالة.

وأشارت إلى أن صافي الأصول السيادية الخارجية سيصل إلى نحو 472% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الحالي وهو الأعلى بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة.

تفقد معرض الصناعات والبناء الخامس

## وزير الإسكان: لا تأخير في توزيع أراضي المطالع



لمحة جماعية للوزير في جناح مؤسسة الرعاية السكنية بالمعرض



الوزير ياسر ابل خلال جولة في معرض الصناعات والبناء

**«ميد»: 6 شركات صينية مؤهلة لمشروع «المطالع»**  
محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» أن الهيئة العامة للإسكان أهلت 6 شركات إنشاء صينية، وتحالفاً إيطالياً - تركيا للدخول في مناقصة إنشاء وصيانة طرق وأعمال بنية تحتية في مشروع تطوير جنوب المطالع البالغة تكلفته 2,3 مليار دولار. وأضافت المجلة أن مدينة جنوب المطالع ستقام على مساحة 104 كيلومترات مربعة في منطقة الجهراء، وعند استكمالها في عام 2019، ستضم 30 ألف وحدة سكنية، تتسع لقرابة 400 ألف نسمة، أو ما يوازي 9% من تعداد السكان في الكويت المتوقع أن يصل إلى 4,6 ملايين نسمة، كما ستضم المدينة أكثر من 150 مدرسة، و12 مركزاً صحياً، و144 موقفاً للسيارات، و84 مسجداً، إلى جانب مرافق أخرى. وقد استحوذت الشركات الصينية على قائمة الشركات المؤهلة التي لم تتضمن من الشركات الأجنبية سوى شركة تركية وأخرى إيطالية.



الوزير ود.عادل الصباح خلال تقديم أحد أجنحة المعرض

**يوسف لزم**

قال وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر ابل ان الكويت مقبلة على مشاريع ضخمة، وستحتاج إلى مشاركات ودعم أكبر من القطاع الخاص. وأشار إلى أن الوزارة حريصة على التفاعل مع اقتراحات المواطنين واستقبالهم والإجابة عن استفساراتهم وآرائهم التي تصب في المصلحة السكنية والتي تساهم في تطوير أعمال التوزيعات السكنية. وأوضح ابل خلال حفل افتتاح معرض الصناعات والبناء الخامس مساء أمس الأول أن الوزارة ليس لديها أي تأخير في توزيع القسائم السكنية لأن الإعداد والتوزيعات التي تعمل عليها الوزارة لها توقيت زمني ملتزمة به، مشيراً إلى أن العقد الأول لأرض المطالع السكنية انظر بداية الأسبوع وأخذ دوره في التنفيذ متضمناً البنية التحتية لجنوب المطالع، وهذه أولى خطوات هذه المرحلة، وأن انطلاق باقي العقود القادمة سيكون ضمن التوقيت الزمني المحدد له، خصوصاً أن أراضي المطالع تم البدء في تسليمها. وعن مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ أعمال العقود الحكومية، أكد ابل أن القطاع الخاص يأخذ دوره في التنمية لما له من أهمية متطورة في بحثه عن آخر مستجدات التطوير العمرانية، وسيصبح

محمد الشايح يستضيف البروفيسور جيفري غاريت في ندوة جمعت خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال بالكويت

## الطلب العالمي على النفط لن يتوقف.. وانخفاض الأسعار مرحلي



البروفيسور جيفري غاريت ود. محمد الزهير خلال الندوة

**غاريت: الشباب الكويتي طموح ويمتلك روحاً ريادية يجب المحافظة عليها**

**الشايح: الاطلاع والبحث بالتجارب الاقتصادية العالمية السبيل للتقدم والمنافسة**

حول عدة موضوعات مثل أهمية المعلومات الرقمية للشركات وإمكانية تحويل الكويت إلى مركز إقليمي لتقديم خدمات مثل الرعاية الطبية والتعليم والنقل والتخزين. هذا وتحدث البروفيسور غاريت عن الدور الحيوي الذي يمكن أن يقوم به جيل الشباب في الكويت ودعا إلى الاهتمام بروح الريادة التي يمتلكونها: «لدينا اليوم جيل من الشباب الذين يطمحون إلى تغيير العالم، وكل ما يحتاجون إليه هو التعليم الجامعي المناسب لكي يحققوا أهدافهم. فلي سبيل المثال تنبأت الصين وكوريا الجنوبية بأهمية التعليم في عصر العولمة قبل 30 سنة، وهما الآن يحصدان ثمار تلك الاستراتيجية الناجحة».

وأكد البروفيسور غاريت أثناء الحوار أن الطلب العالمي على النفط لن يتوقف، وإن كان يمر مؤقتاً بمرحلة انخفاض، وأن تراجع الاقتصاد العالمي سيكون أقل وطأة على الدول المنتجة للنفط، خصوصاً تلك التي تمتلك صناديق سيادية. ويعد البروفيسور غاريت أحد أساتذة الاقتصاد السياسي المعروفين على مستوى العالم، وله آراء ومشاركات عديدة في هذا المجال. وتأتي مشاركته في هذه الندوة في سياق زيارته إلى الكويت للقاء بعض الشركات والمؤسسات الاقتصادية والاستثمارية الكويتية. وقد حاور البروفيسور غاريت في هذه الندوة د.محمد الزهير، رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، ودار النقاش